الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.2/42

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
14 February 2018
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة العاشرة

جنيف، ٢٥ و٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التنويع وتحقيق القيمة المضافة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تعرض هذه المذكرة التحديات التي تواجهها البلدان المعتمدة على السلع الأساسية الضعيفة أمام تقلب أسعار صادرات السلع الأساسية. وتناقش المذكرة الأسباب التي يمكن أن يُفسّر على أساسها احتمال تأثير الاعتماد على السلع الأساسية تأثيراً سلبياً على النمو والتنمية في بلد من البلدان وتحدد السلع الأساسية الفردية ومجموعات السلع الأساسية التي تعرف أكثر الأسعار تقلباً. واستناداً إلى تصنيف ١٩١ بلداً إلى مجموعات مختلفة تعتمد على تصدير السلع الأساسية، ومستوى تركيز صادرات كل بلد، تخلص المذكرة إلى أن هناك علاقة مهمة من الناحية الإحصائية بين التركيز ومستوى التنمية (المستعاض عنه بمجموعة البلدان) ونوع السلع الأساسية التي يصدرها كل بلد. ويشير ذلك إلى أن نوع الاعتماد على السلع الأساسية أمر مهم للتنمية. وتختتم المذكرة بمناقشة مقتضبة لتدابير السياسات الأفقية والمحددة الأهداف الرامية إلى تعزيز تنويع الاقتصاد والصادرات في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية.

GE.18-02309(A)

1802309

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- يشدد مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2، الفقرة ٥٧) على أهمية تنويع الاقتصاد إلى أنشطة إنتاجية حديثة ومستدامة وأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، فضلاً عن إنتاج منتجات أعلى قيمة. ويعتبر ذلك أمراً أساسياً للنمو المستدام الطويل الأجل ولبناء القدرة على مواجهة الصدمات التي تؤثر دورياً على الأداء الاقتصادي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والتنويع مهم بصفة خاصة للبلدان النامية الأكثر ضعفاً، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وبصورة أعم، يكتسي التنويع وتحقيق القيمة المضافة أهمية حيوية للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية[١]، نظراً إلى ضعفها إزاء تقلب أسعار السلع الأساسية (انظر TD/519/Add.2، الفقرة ٥٩).

٢- وفي مجال التنويع الاقتصادي والتجاري، فضلاً عن تحقيق القيمة المضافة، يعطي مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2، الفقرة ٧٦) ومجلس التجارة والتنمية للأونكتاد للمنظمة ولاية قوية لتقديم الإحصاءات والعمل التحليلي والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتمشياً مع هذه الولاية، تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل للتنويع وتحقيق القيمة المضافة قائم على التجربة، بما في ذلك بعض المقترحات السياساتية بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف.

ثانياً- أهمية التنويع

ألف- القنوات التي يؤثر من خلالها تركيز الصادرات والاقتصاد على الأداء الاقتصادي

٣- هناك أدلة تجريبية وافرة تربط درجة تركيز الاقتصاد والصادرات وتنويعهما بالتنمية. ويميل الإنتاج إلى التنوع أكثر مع زيادة الدخل حتى يبدأ تزايد التركيز بسبب التخصص عند مستوى دخل مرتفع نسبياً[٢]. وبالمثل، تميل الاقتصادات إلى التنوع عند خروجها من مراحل التنمية المبكرة أكثر منها عندما تكون متقدمة بالفعل[٣]. وفيما يتعلق بالعلاقة بين تركيز الصادرات والتنمية الاقتصادية، يزيد التنويع مع نمو دخل كل فرد، ولكنه ينخفض مرة أخرى بعد مستوى معين[٤]. وبالإضافة إلى دخل كل فرد، تشمل العوامل الرئيسية التي تحدد تركيز الصادرات حجم

(١) ويعرف الأونكتاد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على أنها البلدان التي يكون فيها أكثر من ٦٠ في المائة من البضائع المصدرة سلعاً أساسية (الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٧، *تقرير السلع الأساسية والتنمية ٢٠١٧: أسواق السلع الأساسية، والنمو الاقتصادي والتنمية* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.D.1، نيويورك وجنيف).

(٢) انظر J Imbs and R Wacziarg, 2003, Stages of diversification, *American Economic Review*, 93(1): 63-86.

(٣) انظر L De Benedictis, M Gallegati and M Tamberi, 2009, Overall trade specialization and economic development: Countries diversify, *Review of World Economics*, 145(1):37-55.

(٤) O Cadot, C Carrère and V Strauss-Kahn, 2011, Export diversification: What's behind the hump? *The Review of Economics and Statistics*, 93(2):590-605.

البلد (البلدان الكبيرة أكثر تنوعاً)، وبعد المسافة عن الأسواق الرئيسية (البلدان النائية أقل تنوعاً)، وإمكانية دخول الأسواق[٥].

٤- وفي حين أن معظم الدراسات التجريبية بشأن العلاقة بين التركيز والتنمية استعاضت عن التنمية الاقتصادية بمستوى الدخل، فقد تبين أيضاً أن هناك علاقة سلبية بين التركيز في تصدير السلع الأساسية (أي الاعتماد على السلع الأساسية) والدليل القياسي للتنمية البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، تتغير قوة العلاقة مع مستوى الاعتماد على السلع الأساسية ونوع السلع الأساسية التي يعتمد عليها البلد، ويكون التأثير السلبي أقوى في البلدان التي تمثل فيها السلع الأساسية أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع صادرات البضائع[٦][٧].

٥- والبلدان ذات القدرات الإنتاجية أو التصديرية العالية التركيز عرضة للصدمات القطاعية مثل تقلب أسعار السلع الأساسية، أو تغير تكنولوجي يحد من الطلب على المنتجات التي تتخصص فيها. وفي ظل هذه الظروف، سيؤدي التركيز على قطاعات إنتاجية ومنتجات تصديرية أكثر تقلباً إلى انخفاض النمو وضعف الأداء الإنمائي. وفي هذا الصدد، تنتقل القدرة الإنتاجية مع تقدم البلدان نحو قطاعات أقل تقلباً مما يؤدي إلى حالة تكون فيها الاقتصادات الأكثر تقدماً أقل تقلباً[٨]. وعلى نفس المنوال، يرتبط انخفاض وتقلب معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بارتفاع تقلب أسعار السلع الأساسية، نظراً إلى تركيز هذه الاقتصادات القوي على قطاع السلع الأساسية[٩].

٦- ويُخفَّف التأثير السلبي للتركيز على النمو الاقتصادي والتنمية في قطاعات اقتصادية متقلبة من قبيل السلع الأساسية من خلال قنوات مثل الاستثمار. فمستوى الدخل القومي، المتقلب بسبب الاعتماد على السلع الأساسية، هو أحد المحددات الرئيسية لجاذبية الاستثمار الخاص والعام وجدواهما في الوقت نفسه. ويجعل ذلك الاستثمار مسايراً للدورات الاقتصادية وبالتالي متقلباً. ويزيد (يقلص) ارتفاع (انخفاض) الدخل القومي[١٠] الناتج عن صدمة أسعار إيجابية (سلبية) من الربحية المتوقعة للاستثمار، من جهة، بينما يخفف (يشدد) القيود المالية على الاستثمار من جهة أخرى. وقد وُثِّق أثر القيود المالية على الاستثمار العام في الهياكل الأساسية والصحة والتعليم والأمن توثيقاً جيداً. وكلما زادت قوة وتركيز الإنتاج والصادرات في بلد من البلدان على عدد قليل من القطاعات المتقلبة، كلما أصبح الاستثمار والنمو يعانيان من الضعف.

(٥) A Parteka and M Tamberi, 2013, What determines export diversification in the development process? Empirical assessment, *The World Economy*, 36(6):807–826.

(٦) JD Nkurunziza, K Tsowou and S Cazzaniga, 2017, Commodity dependence and human development, *African Development Review*, 29(S1):27–41.

(٧) وقد اقترن الاعتماد على السلع الأساسية في المؤلفات أيضاً بالاعتماد على الواردات من السلع الأساسية أو على الصادرات والواردات كليهما. وتركز هذه الورقة على بعد التصدير في الاعتماد على السلع الأساسية، استناداً إلى التعريف التقليدي الذي وضعه الأونكتاد للاعتماد على السلع الأساسية.

(٨) M Koren and S Tenreyro, 2007, Volatility and development, *The Quarterly Journal of Economics*, 122(1): 243–287.

(٩) انظر F Van der Ploeg and S Poelhekke, 2009, Volatility and the natural resource curse, *Oxford Economic Papers*, 61(4):727-760.

(١٠) وبالإضافة إلى التأثير في الاستثمار، إن تغيرات الدخل القومي الناجمة عن الصدمات يمكن أن تؤثر أيضاً في الاستهلاك والأسعار ومتغيرات العمالة (مثلاً البطالة والطابع غير الرسمي) والفقر وعدم المساواة ومتغيرات أخرى كثيرة متصلة بالرعاية. ويمكن اعتبار هذه الآثار نتيجة مباشرة لصدمة من قبيل تغير في أسعار السلع الأساسية في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية.

٧- وعلاوة على ذلك، قد يتصور المستثمرون المحتملون أن الاقتصادات الأكثر تركيزاً تنطوي على مخاطر أكبر، بصرف النظر عن القيمة الحالية لأسعار السلع الأساسية، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار المرتقب. وبالإضافة إلى ذلك، قد تقتصر الاستثمارات الفعلية على الاقتصادات المتسمة بانخفاض مستويات المخاطر و/أو ارتفاع معدلات الخصم و/أو آجال استحقاق قصيرة. ولما كانت معظم الاستثمارات الإنتاجية – على سبيل المثال تلك المرتبطة بمستوى أعلى من التكنولوجيا والإنتاجية المدمجة – تتطلب عموماً آجال استحقاق طويلة، فإن التركيز قد يقلل هذه الاستثمارات أكثر مما يقلل الاستثمار بوجه عام، مع أثر سلبي على النمو والتنمية.

٨- وعلاوة على ذلك، قد تنشأ حلقة مفرغة إذ يؤدي تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن الاعتماد على السلع الأساسية إلى زيادة التركيز والاعتماد على السلع الأساسية. وفي بعض الحالات، قد تؤدي انخفاضات الدخل القومي الناتجة عن صدمة سلبية إلى عدم الاستقرار الاجتماعي – السياسي عندما تتخلف الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية لسكانها أو كنتيجة لسياسات التكيف اللازمة لمواجهة الصعوبات الاقتصادية. ويؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على جاذبية الاستثمار، لا سيما خارج قطاع الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض النمو الطويل الأجل يؤدي إلى انخفاض مستوى التعلم بالممارسة إذا تأثرت الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج تأثراً إيجابياً بالتعلم بالممارسة. ويؤثر ذلك في نمو الإنتاجية، مما يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد على التنويع والتطوير.

٩- ويمكن أن يؤدي التركيز المرتفع إلى استمرار تشويه الأسعار النسبية للسلع التي يمكن تداولها والسلع التي لا يمكن تداولها نتيجة المبالغة في تقدير سعر الصرف الحقيقي، وهي ظاهرة تعرف باسم "الداء الهولندي". ويمكن أن يفسر هذا الحدوث سبب انخفاض النمو والتنمية من جراء ارتفاع التركيز[١١]. وخلال ارتفاع مستمر لأسعار السلع الأساسية، يمكن أن تصبح قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي لبلد يصدر كميات كبيرة من السلع الأساسية مبالغ فيها بسبب ارتفاع إيرادات صادرات السلع الأساسية وبسبب تدفقات رأس المال المسايرة للدورات الاقتصادية في حالة البلدان الأكثر اندماجاً في الأسواق الرأسمالية الدولية. ويمكن أن يسبب هذا الأثر إما ارتفاع في سعر الصرف الإسمي أو زيادة في التضخم أو كلاهما، مما يؤدي إلى انخفاض السعر النسبي للسلع والخدمات التي يمكن تداولها. ويجعل هذا التشويه المستمر القطاع غير القائم على الموارد في هذه البلدان أقل تنافسية وجاذبية للاستثمار، مما يؤثر سلباً على قدرتها على التنويع والتطوير. وخلصت دراسة تجريبية حديثة إلى أن صادرات الموارد الطبيعية تؤثر تأثيراً سلبياً قوياً على الصادرات من غير الموارد وتأثيراً إيجابياً أضعف على الواردات، تمشياً مع فرضية الداء الهولندي[١٢].

١٠- ويتعلق شرح إضافي للأثر السلبي للاعتماد على السلع الأساسية وتركيزها على التنمية بالآثار السلبية التي قد تترتب على الموارد الطبيعية غير المتوقعة على المؤسسات في هذه البلدان. وتصف كتابات مستفيضة[١٣] وتحلل الأشكال المختلفة التي قد تتخذها هذه الآثار السلبية، بما في ذلك الأنشطة الريعية والفساد، وتنفيذ سياسات غير مستدامة بسبب ضغط جماعات

(١١) للاطلاع على دراسة استقصائية، انظر F Van der Ploeg, 2011, Natural resources: Curse or blessing? *Journal of Economic Literature*, 49(2):366-420.

(١٢) T Harding and AJ Venables, 2016, The implications of natural resource exports for non-resource trade, *IMF [International Monetary Fund] Economic Review*, 64(2):268–302.

(١٣) هذه الكتابات مستعرضة في: JA Frankel, 2010, The natural resource curse: A survey, National Bureau of Economic Research Working Paper 15836، وvan der Ploeg, 2011.

المصالح، وعدم الاستقرار السياسي، وتدهور سيادة القانون، بين أمور أخرى. ولما كانت المؤسسات الإنمائية مهمة للتنمية[١٤]، فإن مواطن الضعف المؤسسي المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية قد تفسر جزئياً التحديات الإنمائية في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية.

١١- وعلاوة على ذلك، فإن أنواع المنتجات التي تتوجه إليها البلدان في عملية التنويع لها أهمية في التنمية لأن عملية إنتاج وتصدير منتجات أعلى قيمة وجودة وإنتاجية ترتبط ارتباطاً قوياً بالتنمية[١٥]. ويترتب على ذلك زيادة النمو والتنمية لأن الموارد تنتقل من قطاعات منخفضة الإنتاجية، مثل زراعة الكفاف والخدمات غير النظامية، نحو إنتاج سلع وخدمات أعلى جودة وإنتاجية (التحول الهيكلي)[١٦].

١٢- وتبين المناقشة السابقة أن تنويع الاقتصاد والصادرات مهم للتنمية، لا سيما إذا كان هذا التنويع يحد من الضعف إزاء القطاعات والمنتجات الكثيرة التقلب مثل السلع الأساسية. ويحدد الفرع التالي مستوى التقلب عبر السلع الأساسية ومجموعات السلع الأساسية ويسلط الضوء على المجالات التي هي في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فيما يخص تنويع الاقتصاد والصادرات.

باء- تقلب الأسعار في جميع السلع الأساسية ومجموعات السلع الأساسية

١٣- يبين الشكل ١ تقلب السعر الحقيقي لـ ٥٤ سلعة أساسية معبراً عنه بالسعر الثابت لرقم البنك الدولي القياسي لقيمة وحدة المواد المصنعة. وقد صُنِّفت السلع الأساسية في أربع مجموعات: الأغذية، والمشروبات المدارية، والزيوت النباتية (٢٨ سلعة أساسية)؛ والمعادن والخامات والفلزات (١١ سلعة أساسية)؛ والمواد الخام الزراعية (١٢ سلعة أساسية)؛ والطاقة (٣ سلع أساسية).

١٤- ولتفسير التباينات في خصائص مختلف مقاييس التقلب، يعرض الشكل ١ اثنين منها: معامل التغير وربيع معامل التشتت محسوباً لكل من السلع الأساسية الـ ٥٨ للفترة ١٩٦٠-٢٠١٦. وأُدرِج[١٧] أيضاً متوسط المجموعة لكل مقياس من مقاييس التقلب لإتاحة إجراء مقارنة لمستوى التقلب فيما بين مجموعات السلع الأساسية. وخلال السنوات الـ ٥٦ الأخيرة، كان هناك تقلب في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية، وكان ذلك التقلب غير متجانس سواء بين مجموعات فرادى السلع الأساسية المختلفة أو فيما بينها.

(١٤) انظر D Acemoglu, S Johnson, J Robinson and Y Thaicharoen, 2003, Institutional causes, macroeconomic symptoms: Volatility, crises and growth, *Journal of Monetary Economics*, 50(1): 49-123.

(١٥) انظر R Hausmann, J Hwang and D Rodrik, 2007, What you export matters, *Journal of Economic Growth*, 12(1): 1-25.

(١٦) يمكن تعريف التحول الهيكلي بعبارات عامة بأنه انتقال العمل من قطاعات اقتصادية منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات عالية الإنتاجية. انظر B Herrendorf, R Rogerson and A Valentinyi, 2014, Growth and structural transformation, in P Aghion and S Durlauf, *Handbook of Economic Growth*, 2A: 855–941 (North-Holland, Oxford) and UNCTAD, 2014, *The Least Developed Countries Report 2014*: *Growth with Structural Transformation – A Post-2015 Development Agenda* (United Nations publication, Sales No. Sales No. E.14.II.D.7).

(١٧) ولما كانت متوسطات المجموعات قد تتداخل مع فرد قيد من قيود السلع الأساسية، كما هو حال الغاز الطبيعي في الشكل، فإن علامات متوسط المجموعة في الشكل تظهر إلى يسار النقطة المقابلة لها، بدلاً من فوقها، كما هو حال السلع الفردية.

الشكل ١

تقلب أسعار السلع الأساسية حسب المجموعات، معبراً عنه بالسعر الثابت لقيمة وحدة المواد المصنعة، ١٩٦٠-٢٠١٦

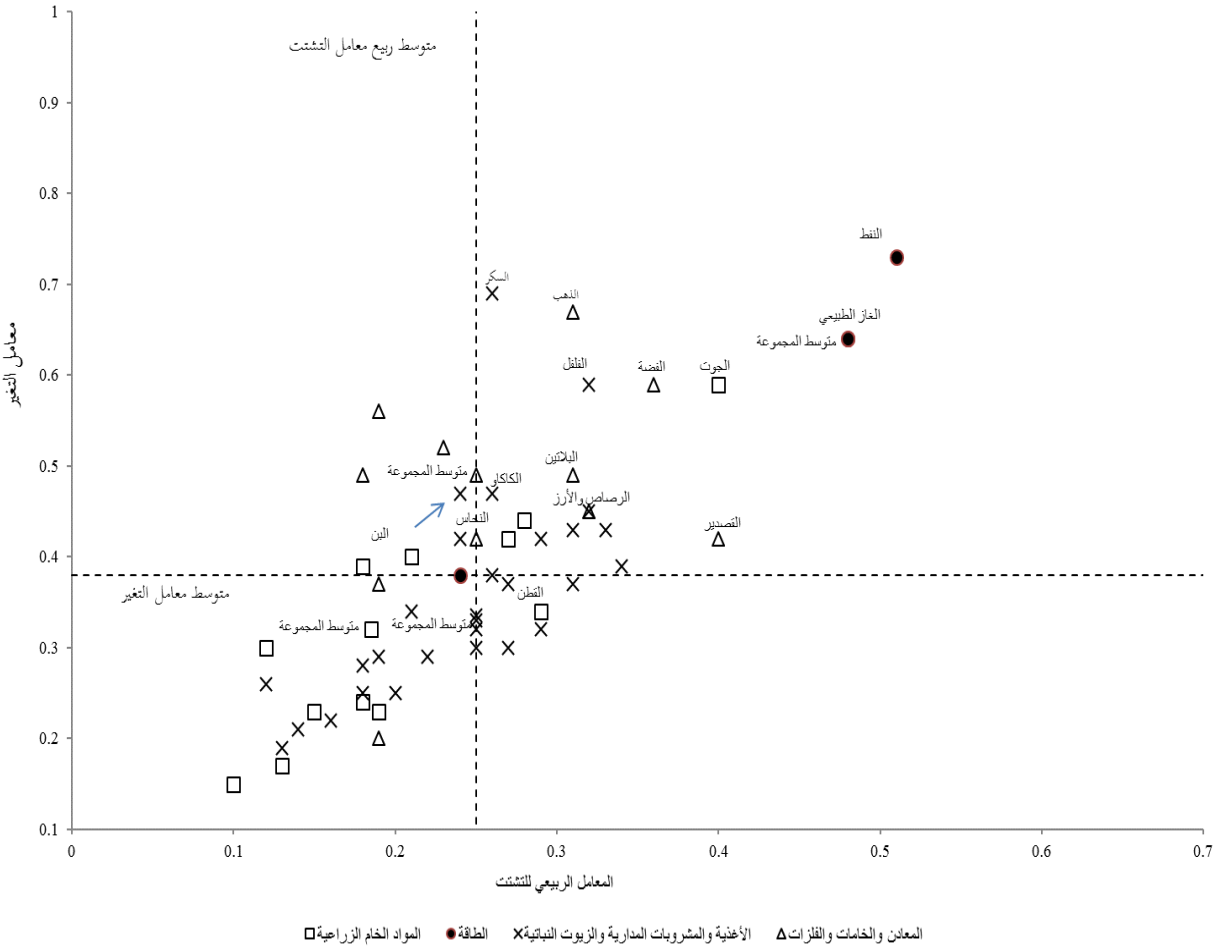

المصدر: إحصاءات الأونكتاد والبنك الدولي.

١٥- ومتوسط تقلبات مجموعة الطاقة هو الأعلى، مع تسجيل النفط الخام أعلى تقلب بين جميع المنتجات، يليه مباشرة الغاز الطبيعي. وتقلب الفحم أقل بكثير. ويبرز التقلب الشديد للنفط والغاز الطبيعي، إلى جانب العدد الكبير من البلدان التي تعتمد على الطاقة (انظر الفرع التالي)، الحاجة إلى بذل جهود خاصة لتعزيز التنويع في تلك البلدان.

١٦- ويتمثل ثاني أعلى متوسط للتقلب الخاص بالمجموعات في تقلب مجموعة المعادن، التي تأثرت على وجه الخصوص بالمعادن الثمينة الثلاثة في المجموعة: الذهب والبلاتين والفضة، التي هي من بين أكثر السلع الأساسية تقلباً. ومن ثم، فإن البلدان التي تعتمد على تصدير المعادن الثمينة، ولا سيما الذهب[١٨]، تتأثر على نحو خاص بتقلب أسعار الصادرات. ويمثل القصدير والرصاص السلعتين الأساسيتين الأخريين، ضمن هذه المجموعة، اللتين كان تقلبهما الحقيقي مكافئاً لمتوسط جميع السلع الأساسية أو أكبر.

(١٨) فالذهب، على سبيل المثال، هو أول منتج فردي بين الصادرات وهو يمثل أكثر من ثلث مجموع الصادرات السلعية في تسعة بلدان؛ وفي غيانا وسورينام، يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الصادرات السلعية. وفي بوركينا فاسو ومالي، يمثل الذهب ثلاثة أرباع مجموع الصادرات السلعية.

١٧- وتعرف مجموعة الأغذية ثالث أعلى مستوى للتقلب. وضمن هذه المجموعة، تتسم بعض المنتجات الفردية بمستوى تقلب خاص، مثل الفلفل والسكر والأرز، ولكن أيضاً المجموعات الفرعية، مثل الزيوت النباتية - خاصة زيت جوز الهند بحمض اللوريك الرفيع وزيت نواة النخيل - ومشروبان مداريان هما الكاكاو والبن. وفي حين يؤكد ذلك أهمية التنويع بالنسبة للبلدان التي تعتمد على هذه المنتجات، فإنه يشير أيضاً إلى التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي في البلدان التي تستهلك بكثرة أغذية رئيسية متقلبة مثل الأرز.

١٨- وتعرف مجموعة المواد الخام الزراعية أدنى مستوى من التقلب. بيد أن هناك تشتت كبير داخل المجموعة. وبالمقارنة مع الصوف والقطن والمطاط، يُعدّ الجوت أكثر المنتجات تقلباً. والقطن، الذي يكتسي أهمية تصديرية خاصة للعديد من البلدان[١٩]، هو إحدى أكثر السلع الأساسية تقلباً ضمن هذه المجموعة. وفي هذه البلدان، يمكن أن تكون السياسات التي تيسر تحقيق القيمة المضافة للصعود بسلسلة القيمة نحو صادرات الأقمشة والمنسوجات وسيلة للحد من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار القطن.

١٩- وباختصار، يبين الطابع غير المتجانس لتقلب الأسعار في جميع مجموعات السلع الأساسية المبين في الشكل ١ بأن البلدان المعتمدة على السلع الأساسية لا تتأثر كلها بالتقلبات بالقدر نفسه. وعلى الرغم من أن التنويع وتحقيق القيمة المضافة لهما أهمية بالنسبة لجميع البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، فإنهما يكتسيان أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المتخصصة في إنتاج وتصدير أكثر السلع الأساسية تقلباً، مثل النفط والذهب والأرز والكاكاو والبن والقطن.

ثالثاً- طبيعة الاعتماد على السلع الأساسية

٢٠- نوقشت في الفرع السابق الفرضية القائلة بأن تركيز بلد معين على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع الأساسية يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية، لا سيما عندما يكون هذا التركيز على منتجات متقلبة من قبيل السلع الأولية. وتُعرض، في هذا الفرع، مجموعة من الحقائق النمطية عن التركيز على صادرات السلع الأساسية والاعتماد على السلع الأساسية، باستخدام بيانات تصدير مصنفة لـ ١٩١ بلداً لعام ٢٠١٦.

٢١- وعلى وجه الخصوص، يُناقش استنتاجان تجريبيان، واحد في كل قسم فرعي. ويشير الاستنتاج الأول إلى البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية ومجموعة المنتجات التي تعتمد عليها هذه البلدان بالاستناد إلى أهم صادراتها. ويتعلق الاستنتاج الثاني بقياس إجمالي تركيز الصادرات ويجد أن هناك علاقة إحصائية بين مستوى إجمالي تركيز الصادرات والعوامل التالية: فئة الدخل التي ينتمي إليها البلد (البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) ومجموعة السلع الأساسية التي يصدرها (مثلاً الطاقة).

(١٩) أقل البلدان نمواً مثل بنن وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

ألف- تصنيف البلدان المعتمدة على تصدير السلع الأساسية

٢٢- تُستخدَم بيانات التصدير الخاصة بـ ١٩١ بلداً مصنفة بثلاث أرقام من التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح ٣، المستمدة من إحصاءات الأونكتاد لتقييم الاعتماد على صادرات السلع الأساسية. وتتضمن مجموعة البيانات بيانات بشأن ٣٩ بلداً متقدماً، و١٧ بلداً يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية، و١٣٥ بلداً نامياً، ٤٦ منها مصنف بوصفه من أقل البلدان نمواً[٢٠].

٢٣- وحصص الصادرات حساسة لتحركات أسعار السلع الأساسية وتختلف اختلافاً كبيراً بالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، حسب ما إذا كانت أسعار السلع الأساسية مرتفعة أو منخفضة خلال فترة القياس. ولذلك، فإن تصنيف البلدان حسب مستوى اعتمادها على الصادرات يستند إلى ما إذا كانت حصة منتجات البلد من الصادرات[٢١] إلى جميع الشركاء التجاريين بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦ تساوي على الأقل ٦٠ في المائة من مجموع الصادرات السلعية. وكنتيجة لذلك، حُدِّدت ١٠٤ بلدان على أنها تعتمد على تصدير السلع الأساسية، ٥ منها بلدان متقدمة و٩ بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية و٩٠ من البلدان النامية. وفي المجموعة الأخيرة، يُعد ٣٨ بلداً من أقل البلدان نمواً. وشملت بقية البلدان، المصنفة على أنها غير معتمدة على السلع الأساسية، ٣٤ بلداً متقدماً و٨ بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية و٤٥ بلداً نامياً، منها ٨ من أقل البلدان نمواً.

٢٤- وباستخدام تصنيف الأونكتاد للسلع الأساسية في مجموعات[٢٢]، صُنِّفت في وقت لاحق صادرات كل بلد من البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية (أي تلك التي تتألف صادراتها مما لا يقل عن ٦٠ في المائة من السلع الأساسية) بحسب ما إذا كانت تهيمن عليها المواد الخام الزراعية؛ أو الأغذية والمشروبات المدارية والزيوت النباتية والدهون (الأغذية)؛ أو المعادن والخامات والفلزات (المعادن)؛ أو الطاقة؛ والبلدان التي تمثل مجموعة من السلع الأساسية فيها ما لا يقل عن ٣٣ في المائة من مجموع صادرات البضائع خلال هذه الفترة اعتُبِر أنها تعتمد على تلك المجموعة من المنتجات[٢٣].

٢٥- وترد نتائج التصنيف بحسب مجموعة السلع الأساسية المصدرة في الشكل ٢ وفي الجدول ١. وقد عُثر على ثمانية بلدان حيث كانت صادرات السلع الأساسية تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من المجموع ولكن حيث لم تبلغ أي مجموعة فردية من السلع الأساسية ٣٣ في المائة من الصادرات. وصُنِّفت على أنها بلدان تعتمد على سلع أساسية متعددة.

---

(٢٠) لم تكن البيانات متاحة فيما يخص جنوب السودان. والقائمة الكاملة لأقل البلدان نمواً متاحة في الموقع الشبكي التالي: http://unctad.org/en/pages/ALDC/Least Developed Countries/UN-list-of-Least-Developed-Countries.aspx (اطلع عليها في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨).

(٢١) وتطرح البيانات التجارية المصنفة المتاحة تحدياً لأن من المرجح أن عدة مصنفات مسجلة كصادرات قد تكون ضمن المصنفات المعاد تصديرها، إذا اعتبرنا أن بلداً من البلدان لا ينتج سلعة أساسية معينة. وأحد الأمثلة العديدة على ذلك سويسرا، المسجلة في البيانات على أنها مصدر كبير للذهب على الرغم من أنها لا تملك مناجم ذهب.

(٢٢) انظر UNCTAD, 2016, *State of Commodity Dependence 2016* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.D.9, New York and Geneva).

(٢٣) في سبعة بلدان، كان أكثر من ٣٣ في المائة من صادراتها تتركز في مجموعتين من المنتجات. وفي تلك الحالات، اعتُبِر أنها تعتمد على أكبر المجموعتين.

الشكل ٢

البلدان بحسب اعتمادها على السلع الأساسية وفئة دخلها، ٢٠١٣-٢٠١٦

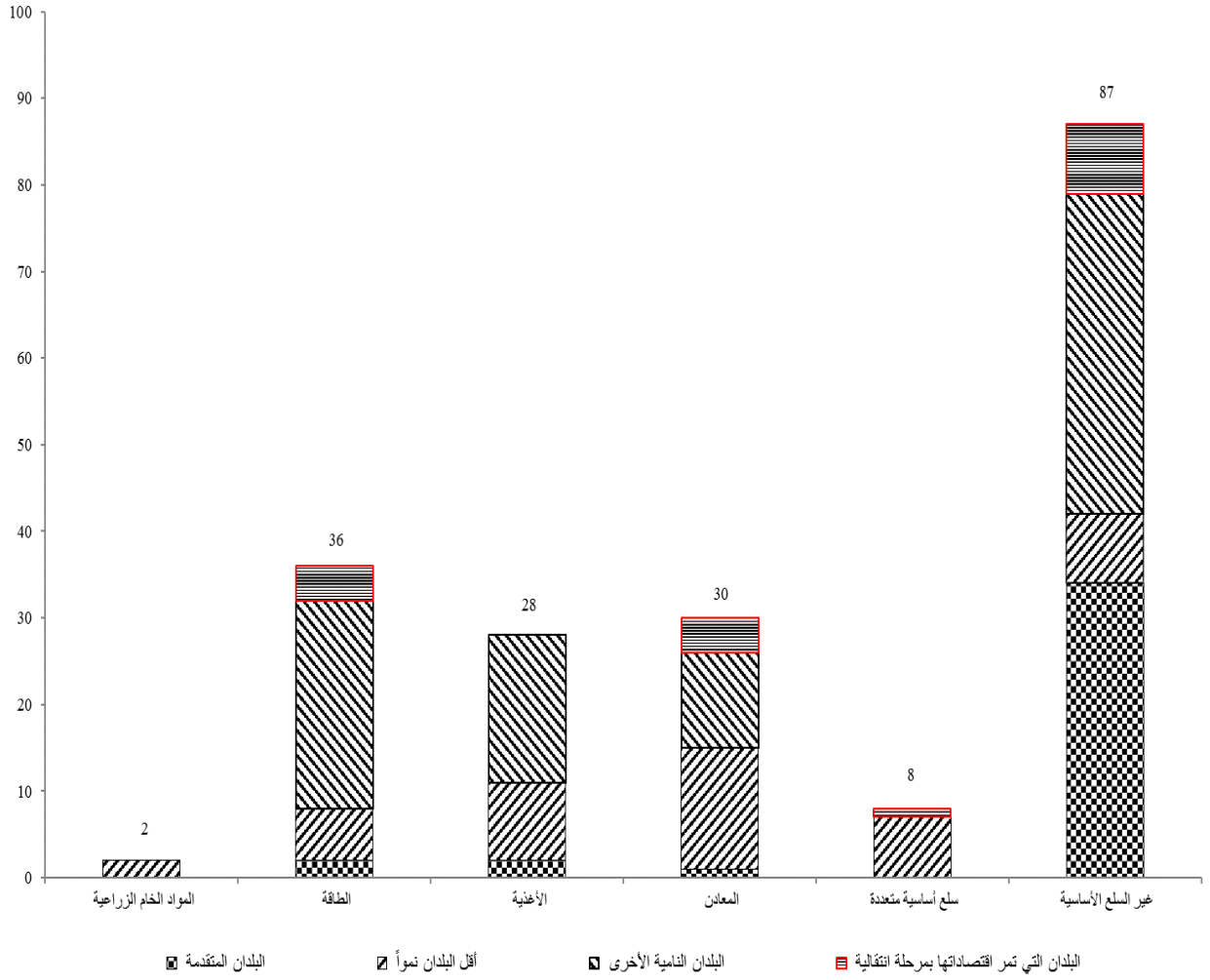

٢٦- ويتيح إدراج المعلومات في الشكل ٢ بحسب فئة دخل البلد مزيداً من التفاصيل المتعلقة بالتفاعل بين مستوى التنمية ونوع السلع الأساسية التي تعتمد عليها البلدان.

الجدول ١

البلدان بحسب اعتمادها على السلع الأساسية وفئة دخلها، ٢٠١٣-٢٠١٦

فئة البلدان	*المواد الخام الزراعية*	*الطاقة*	*الأغذية*	*المعادن*	*سلع أساسية متعددة*	*غير السلع الأساسية*
البلدان المتقدمة	صفر	٢	٢	١	صفر	٣٤
أقل البلدان نمواً	٢	٦	٩	١٤	٧	٨
البلدان النامية الأخرى	صفر	٢٤	١٧	١١	صفر	٣٧
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	صفر	٤	صفر	٤	١	٨

٢٧- يوحي الشكل ١ والجدول ١ بوجود علاقة بين الاعتماد على السلع الأساسية والتنمية، كما نوقش في الفرع الأول. وفي حين أن ٥ بلدان فقط من أصل ٣٩ بلداً متقدماً في العينة (١٢,٨ في المائة) تعتمد على السلع الأساسية، فإن أكثر من نصف البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وثلثي البلدان النامية تعتمد على السلع الأساسية. وتزيد هذه النسبة عن ذلك فيما يخص فئة أقل البلدان نمواً لتبلغ ٨٢ في المائة.

٢٨- وإذ يستخدم الجدول ٢ بيانات عام ٢٠١٦ من إحصاءات الأونكتاد، فإنه يبين، فيما يخص البلدان الـ ٣٦ التي تمثل صادرات الطاقة فيها أكثر من ثلث مجموع الصادرات السلعية، أن ٦ منها من أقل البلدان نمواً.

٢٩- ويتصدر النفط الخام الصادرات في ٢٤ بلداً يليه الغاز الطبيعي في ٦ بلدان. وتزيد حصة النفط الخام عن ثلثي مجموع الصادرات في ٨ بلدان وعن نصف مجموع الصادرات في ١٧ بلداً، مما يشير إلى شدة ضعفها إزاء تقلب سلعة أساسية واحدة. ويتضمن الجدول أيضاً بلداناً ليست أساساً من منتجي الطاقة ولكنها تكرر منتجات الطاقة وتصدرها (اليونان) أو تخزن المنتجات النفطية وتعيد تصديرها (سانت لوسيا). والنرويج واليونان هما البلدان المتقدمان الوحيدان في الجدول ٢[٢٤].

الجدول ٢

البلدان المصدرة المعتمدة على الطاقة، ٢٠١٦

	مجموعة السلع الأساسية						
البلد أو الإقليم	*الأغذية والمشروبات المدارية والزيوت النباتية*	*المواد الخام الزراعية*	*المعادن والخامات والفلزات*	*الطاقة*	*مجموع السلع الأساسية*	*غير السلع الأساسية*	*المنتجات الرائدة*	*الحصة (النسبة المئوية)*
أنغولا	٠,٢	٠,٠	٢,٣	٩٧,٤	١٠٠,٠	٠,٠	النفط الخام	٩٥,٩
الجزائر	١,١	٠,٠	٠,٣	٩٥,٣	٩٦,٧	٣,٣	النفط الخام	٣٧,٨
العراق	٠,٢	٠,١	٤,٦	٩٤,٨	٩٩,٨	٠,٢	النفط الخام	٩٤,٠
بروني دار السلام	٠,٤	٠,١	٠,٥	٩١,٢	٩٢,٣	٧,٧	الغاز الطبيعي	٥٢,٥
نيجيريا	٤,٣	١,٣	٢,٠	٨٩,٢	٩٦,٩	٣,١	النفط الخام	٧٤,٥
قطر	٠,٠	٠,٠	٢,٦	٨٧,٩	٩٠,٦	٩,٤	الغاز الطبيعي	٣١,٧
غينيا الاستوائية	٠,١	٥,٩	٠,١	٨٦,٦	٩٢,٧	٧,٣	النفط الخام	٦٨,٠
الكويت	٠,٦	٠,٤	٠,٧	٨٥,٢	٨٦,٨	١٣,٢	النفط الخام	٦٢,٢
تركمانستان	٠,٧	٤,٩	١,٠	٨٤,٩	٩١,٥	٨,٥	الغاز الطبيعي	٧٤,٠
أذربيجان	٥,٧	٠,٤	٥,٢	٧٩,٨	٩١,١	٨,٩	النفط الخام	٦٩,١
غابون	١,٢	٨,٠	٥,٤	٧٩,٤	٩٤,٠	٦,٠	النفط الخام	٧٧,٢
تيمور - ليشتي	١٣,٣	٠,٤	٠,٨	٧٩,٤	٩٣,٩	٦,١	النفط الخام	٥٤,٩
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٢,٧	٠,١	٣,٨	٧٦,٩	٨٣,٦	١٦,٤	النفط الخام	٦١,٦

(٢٤) ترد اليونان في الجدول ٢ لأن ٣٥,٣ في المائة من صادراتها من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦ كانت من منتجات الطاقة، وإن انخفض هذا الرقم إلى ٢٨,١ في المائة في عام ٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار الطاقة.

البلد أو الإقليم	مجموعة السلع الأساسية				مجموع السلع الأساسية	غير السلع الأساسية	المنتجات الرائدة	الحصة (النسبة المئوية)
	الأغذية والمشروبات المدارية والزيوت النباتية	المواد الخام الزراعية	المعادن والخامات والفلزات	الطاقة				
تشاد	١,٨	٨,١	١٢,٥	٧٥,٦	٩٨,١	١,٩	النفط الخام	٧٤,٥
ليبيا	٠,٦	٠,٢	١٧,٢	٧٢,٨	٩٠,٩	٩,١	النفط الخام	٥٣,٩
الكونغو	٠,٤	٣,٠	١٢,٢	٧١,٤	٨٦,٩	١٣,١	النفط الخام	٦٧,٣
إيران (جمهورية – الإسلامية)	٥,١	٠,٤	٥,١	٧١,٢	٨١,٧	١٨,٣	النفط الخام	٦٣,١
المملكة العربية السعودية	٢,١	٠,١	٢,٤	٧٠,٤	٧٥,٠	٢٥,٠	النفط الخام	٦٠,٩
عمان	٥,٨	٠,١	٥,٢	٦٩,٣	٨٠,٣	١٩,٧	النفط الخام	٥٢,٢
السودان	٦,٩	١,٤	٢٦,٨	٦٢,٩	٩٨,١	١,٩	النفط الخام	٦١,٦
كازاخستان	٥,٧	٠,٣	١٥,٦	٦٠,٨	٨٢,٤	١٧,٦	النفط الخام	٥٢,٧
الاتحاد الروسي	٧,٠	٣,١	١٠,١	٥٦,١	٧٦,٣	٢٣,٧	النفط الخام	٣٠,٧
النرويج	١٣,٥	٠,٩	٦,٦	٥٥,١	٧٦,١	٢٣,٩	النفط الخام	٢٦,٥
سانت لوسيا	١٥,٦	٠,٢	٤,٤	٥٣,١	٧٣,٤	٢٦,٦	زيوت النفط	٥٣,٠
ترينيداد وتوباغو	٣,٢	٠,١	٢,٦	٤٩,٧	٥٥,٦	٤٤,٤	غاز طبيعي	٢٤,٨
الكاميرون	٢١,٣	١٨,٠	٦,٤	٤٧,٨	٩٣,٥	٦,٥	النفط الخام	٤٠,٢
كولومبيا	١٧,٤	٤,٧	٦,٦	٤٧,٥	٧٦,٢	٢٣,٨	النفط الخام	٢٦,٠
أروبا (هولندا)	٢٣,١	٠,١	١٥,١	٤٤,١	٨٢,٥	١٧,٥	زيوت النفط	٣٩,٩
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٩,٦	١,٠	١١,٨	٤٤,١	٦٦,٥	٣٣,٥	فحم	٤٢,٧
البحرين	٤,٠	٠,١	٢٢,٩	٤٢,٤	٦٩,٤	٣٠,٦	زيوت النفط	٢٩,٤
اليمن	٢٢,٢	٠,٧	٣٠,٦	٣٩,٣	٩٢,٩	٧,١	ذهب	٢٨,٩
إكوادور	٥١,٤	٦,٠	٢,٦	٣٢,٧	٩٢,٨	٧,٢	النفط الخام	٣٠,١
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٢٠,٥	٠,٧	٤٠,١	٣٢,٦	٩٣,٩	٦,١	غاز طبيعي	٢٨,٣
الإمارات العربية المتحدة	٥,٣	٠,٣	٢٧,٠	٣١,٩	٦٤,٥	٣٥,٥	النفط الخام	١٩,١
ميانمار	٣٧,٣	٢,٥	٦,١	٢٨,٥	٧٤,٥	٢٥,٥	غاز طبيعي	٢٧,٥
اليونان	٢٣,٢	٢,٠	٨,٩	٢٨,١	٦٢,١	٣٧,٩	زيوت النفط	٢٦,٧

ملاحظة: البلدان مرتبة بحسب تبعيتها في مجال الطاقة (انظر العمود ٥، الطاقة)

٣٠- ويتبين من حصص صادرات الـ ٣٠ بلداً المحددة على أنها بلدان مصدرة للمعادن والخامات والفلزات أن ١٤ منها من أقل البلدان نمواً الواقعة في أفريقيا. والبلد المتقدم الوحيد في المجموعة هو أستراليا، وهو مصدر رئيسي لركاز الحديد ومركزاته. والذهب هو المنتج الرائد بين المنتجات التي يصدرها ١١ بلداً، يليه النحاس ومركّز النحاس، اللذان تصدرهما ٧ بلدان، بما في ذلك بلدان مصدرة من قبيل بيرو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وشيلي. وركاز الحديد والمركزات هما السلعتان المهيمنتان على الصادرات في ثلاثة بلدان، في حين أن الألومنيوم وركاز الألومنيوم

ومركزاته، على التوالي، يشكل كل منهما صادرات السلع الأساسية الرئيسية في بلدين. ويأتي الألماس على رأس قائمة المنتجات المصدَّرة في بوتسوانا وناميبيا.

٣١- وبالإضافة إلى البلدان النامية المحددة على أنها بلدان معتمدة على المعادن حيث الذهب هو المنتج المصدَّر الرئيسي، تشمل قائمة أهم البلدان المصدرة للمعادن النفيسة أيضاً غينيا (الذهب، ٢٩,٢ في المائة من الصادرات)، وبيرو (الذهب، ١٧,٨ في المائة من الصادرات)، وجنوب أفريقيا (الذهب والفضة والبلاتين ومجموعة البلاتين، ١٣,٢ في المائة من الصادرات)، وزمبابوي (الذهب، ١٧,٩ في المائة من الصادرات). وتُضاف إلى بابوا غينيا الجديدة حصة ٥,٨ في المائة من صادرات الفضة والبلاتين ومجموعة البلاتين زيادة على حصة ٢٠ في المائة من صادرات الذهب. ومن المهم إبراز هذا الأمر لأن الفرع الثاني أظهر أن أسعار المعادن النفيسة من أكثر الأسعار تقلباً، إلى جانب النفط والغاز.

٣٢- وفي ٢٨ بلداً، يتألف أكثر من ثلث الصادرات السلعية من الأغذية والمشروبات المدارية والزيوت النباتية والدهون. وتسعة منها من أقل البلدان نمواً. وتختلف المنتجات التي تصدرها هذه البلدان اختلافاً كبيراً؛ والأسماك (خمسة بلدان) والفواكه (ثلاثة بلدان) هي المنتجات الرائدة الوحيدة التي يصدرها أكثر من بلدين. ومن بين مصدري الأسماك الخمسة، وكلهم من الدول الجزرية الصغيرة النامية، كان ما لا يقل عن ثلاثة أرباع أو أكثر من الصادرات السلعية لمصدري الأسماك الطازجة أو المجمدة (كيريباس وملديف وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو) في عام ٢٠١٦ مركزاً حول هذه السلعة، في حين أن نصف صادرات سيشيل تركزت حول الأسماك المجهّزة. وكان لدى الكثير من البلدان المعتمدة على تصدير الأغذية هياكل تصدير أساسية أكثر تنوعاً من معظم هياكل التصدير الأساسية للبلدان المعتمدة على الطاقة والمعادن.

٣٣- وبعضها من كبار مصدري سلع أساسية متقلبة بشكل خاص ضمن مجموعة الأغذية. ففيما يخص بليز (٣٨,٣ في المائة من الصادرات) وكوبا (٢١,٧ في المائة)، يأتي السكر على رأس قائمة الصادرات، في حين أن حصتي صادرات سوازيلند وموريشيوس من السكر تزيدان أيضاً على ١٠ في المائة. وفيما يخص البرازيل، وهي أكبر منتج للسكر في العالم، تمثل تلك الحصة ٥,٨ في المائة من الصادرات. وفي غيانا، يمثل الأرز ١٠,١ في المائة من مجموع الصادرات، وهو سلعة أخرى من السلع الأساسية المتقلبة. ويأتي الكاكاو على رأس صادرات سان تومي وبرينسيبي (٦١,٥ في المائة من مجموع الصادرات) وكوت ديفوار (٣٨,٢ في المائة). وهو أيضاً من صادرات غانا الرئيسية (١٨,٤ في المائة) والكاميرون (١٣,٢ في المائة) وليبريا (١١,٣ في المائة). ويبدو أن البن هو المنتج الرئيسي الذي تصدره إثيوبيا (١٩,٣ في المائة من الصادرات) وأوغندا (١٦,١ في المائة)، ولكنه يمثل أكثر من ١٠ في المائة من صادرات بوروندي (١٩,٥ في المائة)، وهندوراس (١٤,٧ في المائة)، وتيمور - ليشتي (١٢,٦ في المائة)، ورواندا (١١,٢ في المائة).

٣٤- ويعتمد على تصدير المواد الخام الزراعية بلدان هما جمهورية أفريقيا الوسطى وجزر سليمان، وكلاهما يصدران الأخشاب، وأيضاً القطن في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٥- وتتألف صادرات ثمانية بلدان معتمدة على السلع الأساسية، وسبعة منها من أقل البلدان نمواً، من منتجات متنوعة نسبياً بين مختلف مجموعات السلع الأساسية، ولا تمثل أي مجموعة ثلث مجموع الصادرات السلعية. وهناك ثلاثة بلدان فقط تزيد حصص أهم منتجاتها على ٢٠ في المائة.

٣٦- وأخيراً، يشير هذا الاستعراض لأهم المنتجات التي تصدرها البلدان المعتمدة على السلع الأساسية أيضاً إلى أن ٣٦ من أصل ٣٨ بلداً من أقل البلدان نمواً المعتمدة على السلع الأساسية المدرجة في التحليل لديها سلعة أولية (بثلاثة أرقام) ما يمثل أكثر من ١٥ في المائة من مجموع الصادرات وأن هذه السلع الأساسية تمثل أكثر من ربع مجموع الصادرات في ٢٨ بلداً من أقل البلدان نمواً. وهذا يعني أن الاعتماد على السلع الأساسية يقترن بتركيز قوي على المنتجات المصدَّرة في العديد من أقل البلدان نمواً.

باء- الاعتماد على السلع الأساسية وتركيز الصادرات والأداء الاقتصادي

٣٧- استُخدِمت مقاييس مختلفة في المؤلفات الاقتصادية[٢٥] لتقييم درجة تركيز الصادرات. ويتمثل مقياسان من أكثر المقاييس المركبة المستخدمة لقياس التركيز في فترة زمنية معينة في مؤشر هيرفيندال - هيرشمان ومؤشر تيل. ويضيف المؤشر الأول القيمة المربعة لحصة كل صنف من المنتجات في مجموع الصادرات، وهو موحّد لتكون قيمته بين صفر وواحد، حيث تعني القيم القريبة من الصفر تركيزاً منخفضاً والقيم القريبة من واحد تركيزاً كثيفاً. وخلافاً لمؤشر هيرفيندال - هيرشمان الموحد، يقيس مؤشر تيل تركيز الصادرات باستخدام متوسط مرجح لنسب أصناف الصادرات الفردية إلى متوسط قيمة مجموع الصادرات. ولا يقتصر مؤشر تيل على قيم تتراوح بين صفر وواحد. ومن ثم فإن كلا المؤشرين يقيسان التركيز في صادرات بلد معين ولكن بطريقتين مختلفتين، فيكمل أحدهما الآخر[٢٦].

٣٨- وباستخدام نفس المجموعة من البيانات المستخدمة أعلاه، يُحسَب مؤشر هيرفيندال - هيرشمان ومؤشر تيل لـ ١٩١ بلداً لعام ٢٠١٦. وترد النتائج في الشكل ٣ الذي يعرض رسماً بيانياً لتشتت مؤشرات التركيز لجميع البلدان، مصنفة حسب مجموعة السلع الأساسية التي تعتمد عليها. وتُبيَّن كل مجموعة من السلع الأساسية برمز مختلف. فالمنحنى المنقط هو الخط المعدل الذي يمثل العلاقة غير الخطية بين مقياسي التركيز[٢٧]، في حين يبين الخطان الرأسي والأفقي عينة متوسطيْ كل مقياس للتركيز. وتصبح العلاقة غير الخطية بين مقياسي التركيز أكثر وضوحاً مع زيادة مستويات التركيز، وهناك بلدان مثل أنغولا تبدو مركزة جداً مع أحد المؤشرين ولكن ليس مع الآخر. ويؤكد ذلك أهمية استخدام مؤشرين يتيحان منظورين متكاملين بشأن تركيز الصادرات.

(٢٥) انظر: O Cadot, C Carrère and V Strauss-Kahn, 2013, Trade diversification, income and growth: What do we know? *Journal of Economic Surveys*, 27(4):790–812.

(٢٦) مناقشة فنية لمزايا وعيوب وخصائص هذه وغيرها من مؤشرات التركز متاحة في: N Palan, 2010, Measurement of specialization: The choice of indices, Working Paper 62, Research Centre International Economics (Forschungsschwerpunkt Internationale Wirtschaft, FIW).

(٢٧) وقد حُسِبت العلاقة بتقدير انحدار محلي بين مؤشري هيرفيندال-هيرشمان وتيل الموحدين، باستخدام نصف البيانات المستخدمة في بارامتر التباعد.

الشكل ٣

مؤشرات تركيز الصادرات، ٢٠١٦

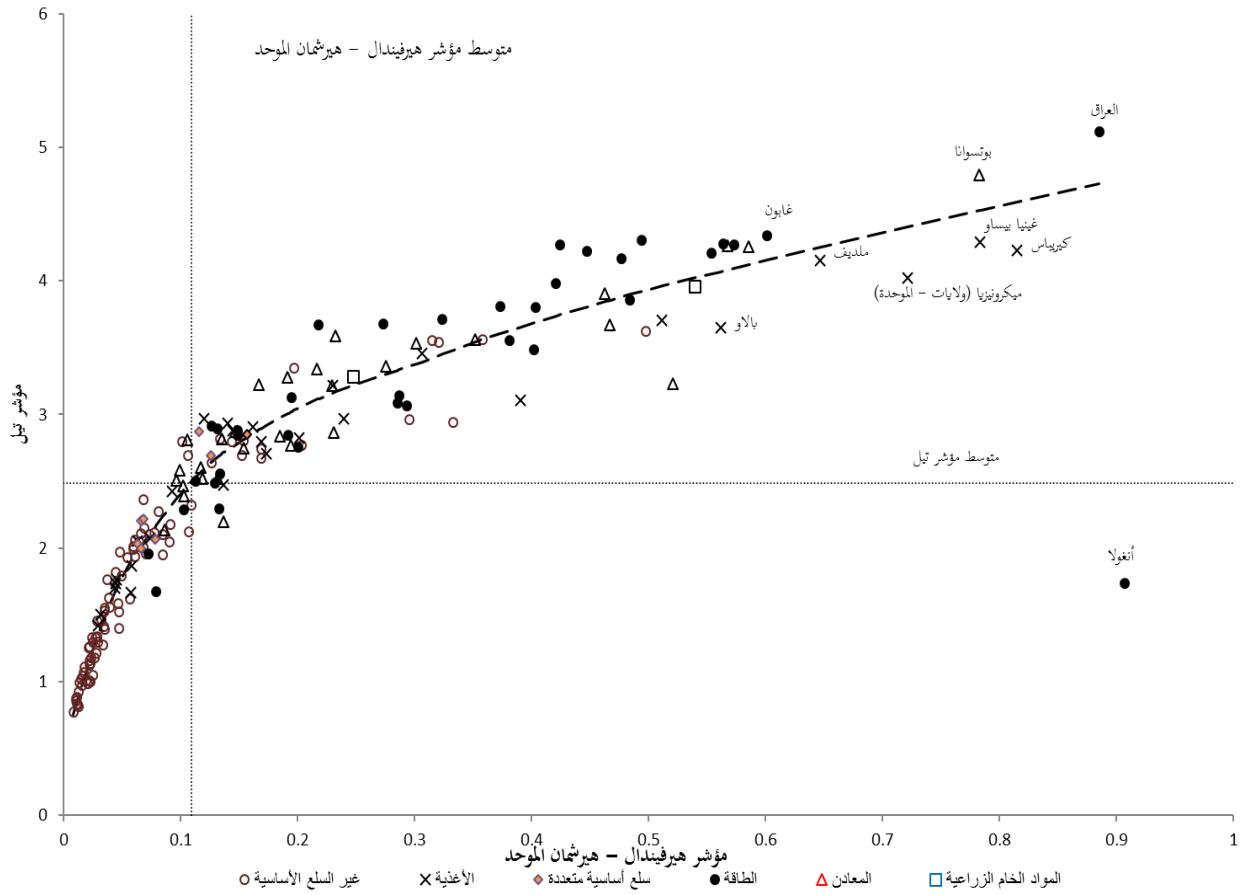

٣٩- يبين الشكل ٣ أن من الممكن تصنيف البلدان بحسب ما إذا كان مقياسا تركيزها كلاهما أصغر من المتوسط (أي أن البلدان تقع في الربع الأيسر الأدنى من الشكل) أو ما إذا كان مقياس تركيز واحد على الأقل يساوي المتوسط أو يزيد عليه (تقع في الأرباع الثلاثة الأخرى).

٤٠- ويسلط الشكل ٣ الضوء على النقاط التالية: أولاً، يبدو أن إجمالي تركيز الصادرات شديد الترابط مع الاعتماد على السلع الأساسية. فمن بين البلدان الـ ٩٠ الأقل تركيزاً (تلك التي تقع في الربع الأيسر الأدنى)، هناك ٦٩ بلداً (٧٦,٧ في المائة) لا يعتمد على السلع الأساسية، في حين أن ٨٣ بلداً من أصل ١٠١ من البلدان التي لديها صادرات أكثر تركيزاً (٨٢,٢ في المائة) يعتمد على السلع الأساسية.

٤١- ثانياً، يبدو أن هناك ارتباطاً قوياً بين مستوى التنمية في بلد معين ودرجة تركيز الصادرات، كما نوقش سابقاً. ويوجد ٣٤ بلداً من البلدان المتقدمة البالغ عددها ٣٩ بلداً (٨٧,٢ في المائة) في مجموعة البيانات بين أقل البلدان تركيزاً، في حين أن ٤٠ بلداً من أصل ٤٦ من أقل البلدان نمواً (٨٧ في المائة) يوجد بين مجموعة البلدان الأكثر تركيزاً.

٤٢- ثالثاً، سيبدو أن الاعتماد على بعض مجموعات السلع الأساسية مرتبط بزيادة تركيز الصادرات. فهناك في مجموعة البلدان الأكثر تركيزاً ٣٣ بلداً من أصل ٣٦ (٩١,٧ في المائة) مصنف على أنه معتمد على الطاقة، وكذلك ٢٧ بلداً من أصل ٣٠ (٩٠ في المائة) مصنف

على أنه معتمد على المعادن. وعلى النقيض من ذلك، يبدو عموماً أن البلدان المعتمدة على الأغذية أقل تركيزاً من البلدان المعتمدة على الطاقة، باستثناء بعض أقل البلدان نمواً مثل غينيا – بيساو وكيريباس والدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرف البلدان المعتمدة على سلع متعددة عموماً مستويات تركيز متدنية مماثلة لمستويات العديد من غير مصدري السلع الأساسية (انظر الفقرة ٢٥).

٤٣- ويُجرى اختبار إحصائي للتوسع في تحليل العلاقة بين التركيز ومستوى التنمية ونوع السلع الأساسية التي يعتمد عليها البلد، على النحو المقترح في الشكل ٣. وفيما يلي النتائج الرئيسية، التي تصلح لمؤشري هيرفيندال – هيرشمان وتيل الموحدين للتركيز كليهما:

(أ) هناك ارتباط كبير بين مستوى التنمية (ممثلاً بمجموعة دخل البلد) ونوع المنتج الذي يهيمن على الصادرات ومستوى تركيز البلد؛

(ب) تكون البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في المتوسط أكثر تركيزاً من مصدري غير السلع الأساسية، بصرف النظر عن مستوى الدخل؛

(ج) من المهم لمعرفة مستوى تركيز الصادرات معرفة السلع الأساسية التي يعتمد عليها البلد في صادراته. فالبلدان التي تعتمد على الطاقة تكون أكثر تركيزاً من البلدان التي تعتمد على الأغذية[٢٨]؛

(د) يكون التركيز في البلدان الأكثر فقراً أعلى منه في أغناها. وعلاوة على ذلك، فإن أقل البلدان نمواً لديها أعلى مقياس للتركيز، تليها البلدان النامية الأخرى والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٤- وتشير هذه الحقائق النمطية إلى عدد من الإجراءات السياساتية التي يمكن أن تساعد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في الحد من تركيز الصادرات، وفي الوقت نفسه زيادة تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية. وتُناقش هذه المسائل في الفرع التالي.

رابعاً- سياسات تنويع الاقتصاد والصادرات، وتحقيق القيمة المضافة

٤٥- يجب أن تراعي السياسات الرامية إلى معالجة الاعتماد على السلع الأساسية وتركيز الصادرات الخصوصيات القطرية، بما في ذلك نوع السلع الأساسية التي يعتمد عليها البلد والقيود الرئيسية التي تعوق التنويع. فعلى سبيل المثال، قد يختلف نوع استراتيجية التنويع التي يمكن تنفيذها في بلد يعتمد على صادرات الطاقة مثل النفط عن استراتيجية يمكن تنفيذها في بلد يعتمد على سلعة أساسية زراعية مثل القطن. ففي حين قد يرغب البلد الأول في التركيز على إقامة صلات بين جيب قطاع النفط وباقي الاقتصاد، قد ينظر البلد الأخير في إضافة قيمة إلى نسال القطن بوصفها أهم استراتيجية لإنتاج أقمشة وملابس القطن للاستهلاك النهائي.

٤٦- غير أن من الممكن تقسيم هذه السياسات إلى فئتين واسعتين:

(٢٨) المقارنة بين مجموعتي الطاقة والأغذية هي وحدها التي تبين أنها ذات أهمية.

(أ) السياسات الأفقية التي تهدف إلى إيجاد الظروف العامة اللازمة على نطاق الاقتصاد لحدوث التنويع وتحقيق القيمة المضافة؛

(ب) السياسات الموجّهة التي تستهدف تحديداً الصناعات أو القطاعات أو المنتجات من أجل تعزيز هذه الأهداف.

ألف- السياسات الأفقية

٤٧- من المتفق عليه أن التنويع الناجح يتطلب تراكم رأس المال البشري والمادي، بما في ذلك الهياكل الأساسية؛ وتحسين القدرات العلمية والتكنولوجية؛ وتعزيز المؤسسات والحوكمة. وتُنصَح البلدان المعتمدة على السلع الأساسية عموماً باستخدام الأرباح المحصل عليها من تصدير الموارد الطبيعية لبناء القدرات في هذه المجالات. ومن ثم فإن من شأن الاستثمار في التعليم والصحة والهياكل الأساسية والأمن؛ وتعزيز سيادة القانون وحقوق المستثمرين والمستهلكين؛ وتعزيز شفافية الحكومة وكفاءتها؛ وتحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية أن يسهم في زيادة الإنتاجية وتنويعها وتحقيق القيمة المضافة في جميع المجالات الاقتصادية.

٤٨- ويتطلب التنويع استقرار الاقتصاد الكلي. وينطوي ذلك على تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات المالية والنقدية التي تخفف في الحالات المثالية التقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم وأسعار الصرف ومتغيرات أخرى، أو على الأقل لا تسهم في عدم الاستقرار. أولاً، يحتاج البلد إلى الحد من تقلب الإيرادات والنفقات العامة. وذلك هدف صعب نظراً إلى محدودية الإيرادات العامة في العديد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية[٢٩]، والمطالب الكبيرة الملقاة على عاتق الحكومة لتوفير السلع والخدمات، والطبيعة المتقلبة للإيرادات المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية، وما ينتج عن ذلك من تقلب للدخل القومي. ولذلك، تكتسي الإدارة السليمة للسياسة المالية أثناء الدورات التصاعدية للسلع الأساسية أهمية رئيسية لبناء حيز مالي يُستخدم خلال الجزء التنازلي المقبل لدورة السلع الأساسية.

٤٩- وتشمل الأدوات السياساتية المحددة التي يمكن أن تساعد على تحقيق استقرار الإيرادات و/أو النفقات العامة الاستخدام الفعال للميزانيات المتعددة السنوات، وهي ممارسة متبعة في العديد من البلدان وثبتت قيمتها فيما يتعلق بالأداء المالي[٣٠]. ومن المهم أيضاً إدارة الصناديق السيادية بعناية لفائدة تحقيق استقرار الإيرادات والإنصاف بين الأجيال، عند الاقتضاء. ومن الأمثلة على ذلك صندوق بولا (بوتسوانا) وصندوق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (شيلي). ومن شأن تنفيذ قواعد مالية ملزمة مختلفة الأنواع، بما في ذلك قواعد التوازن وقواعد النفقات وقواعد الديون، أن يكون سبيلاً آخر لتحسين الإدارة المالية[٣١]. وقد تبين في واقع

(٢٩) وتشمل أسباب ذلك ضيق الأسس الضريبية، ومحدودية القدرات المؤسسية لإنفاذ الضرائب، وعوامل الاقتصاد السياسي، والتدفقات المالية غير المشروعة.

(٣٠) انظر R Vlaicu, M Verhoeven, F Grigoli and Z Mills, 2014, Multi-year budgets and fiscal performance: Panel data evidence, *Journal of Public Economics*, 111(C):79–95.

(٣١) انظر V Lledó, S Yoon, X Fang, S Mbaye and Y Kim, 2017, Fiscal rules at a glance, International Monetary Fund, March.

الأمر أن استخدام القواعد المالية كان له دور في تحقيق استقرار السياسات المالية في أمريكا اللاتينية[٣٢]. وعلاوة على ذلك، قد يكون مفيداً، عند الإمكان، الاستفادة من النفقات العامة في تكوين رأس المال من خلال تعبئة الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية، مثلاً من خلال استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٥٠- ثانياً، فيما يخص البلدان المعتمدة على السلع الأساسية حيث تمثل السياسات المالية أداة فعالة لوضع السياسات، يمكن أن تكون أداة قوية في التوجه نحو تنويع الاقتصاد والصادرات وتحقيق القيمة المضافة. وستتضمن هذه السياسات العناصر الهامة الأربعة التالية:

(أ) بلوغ معدل تضخم منخفض ومستقر. فذلك يقلل من عدم اليقين بشأن الأسعار في المستقبل، مما يؤدي إلى تيسير تخطيط الاستثمار الذي يمكن أن يعزز التنويع وتحقيق القيمة المضافة. والبلدان التي لديها نظم أسعار صرف مرنة مثل شيلي وكولومبيا وبيرو نجحت، بفضل سياسات مالية مستدامة، في بلوغ معدلات تضخم منخفضة ومستقرة؛

(ب) تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي في مواجهة الصدمات. فالاستثمارات الخاصة، ولا سيما الاستثمار في القطاعات المرتفعة الإنتاجية التي غالباً ما تكون آجال الاستحقاق فيها أطول أو التكاليف الهالكة مرتفعة، تستفيد من الدخل القومي الأكثر استقراراً ومجاميع الاقتصاد الكلي الأخرى. وقد تكون لهذا الأمر أهمية خاصة عندما لا تستطيع السياسات المالية أن تتصرف بطريقة معاكسة للتقلبات الدورية، كما هو الحال في العديد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً؛

(ج) الحد من تقلب أسعار الصرف. فتقلب أسعار الصرف يجعل ربحية الشركات المتوقعة مسبقاً أكثر خطورة من خلال آليات مثل آثار كشف الميزانية (مثلاً عندما تكون الديون مقومة بالعملات الأجنبية) ويزيد المخاطر في أسعار المدخلات والمخرجات في المستقبل، بما في ذلك تكلفة التمويل ورأس المال والسلع الوسيطة المستوردة والخدمات. وفيما يخص البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل مثل تلك الموجودة في أمريكا الجنوبية، يزيد الاندماج في أسواق رأس المال الدولية من التقلبات في سعر الصرف كنتيجة لتقلبات أسعار السلع الأساسية. ويزيد ذلك من تكلفة الحد من تقلب أسعار الصرف. ومن ثم نفذت عدة بلدان، خلال طفرة أسعار السلع الأساسية الأخيرة، تدابير لتقييد بعض أنواع تدفقات رؤوس الأموال، لا سيما تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، مثلاً من خلال الضرائب. وكان هذا هو الحال في البرازيل[٣٣]. وقد نجحت بلدان مثل بيرو في الحد من تقلب أسعار الصرف باستخدام أدوات مثل التدخل المباشر في الأسواق، والمشتقات، والتدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدارة التوقعات؛

(٣٢) E Alberola, I Kataryniuk, A Melguizo and R Orozco, 2017, Fiscal policy and the cycle in Latin America: The role of financing conditions and fiscal rules, Organization for Economic Cooperation and Development Centre Working Paper No. 336.

(٣٣) انظر K Habermeier, A Kokenyne and C Baba, 2011, The effectiveness of capital controls and prudential policies in managing large inflows, International Monetary Fund Staff Discussion Note SDN/11/14, August.

(د) المساهمة في استقرار القطاع المالي باستخدام سياسات تحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي، لا سيما فيما يخص البلدان الأكثر اندماجاً في الأسواق الرأسمالية الدولية. فعلى سبيل المثال، استخدمت البرازيل الضرائب على المعاملات المالية ومتطلبات الاحتياطي غير المأجور لمعالجة تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة على المدى القصير.

٥١- وفي الممارسة العملية، يصعب مواءمة هذه المكونات المختلفة للسياسات النقدية. لذلك فإن ممارسات البنك المركزي المعاصرة في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تحوز عملات السلع الأساسية، تختلف من حيث الأهداف المعترف صراحة وضمناً بأنها منشودة، وترتيبها من حيث الأولوية، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد. فالمرونة التي توفرها السياسات المالية وحجم الصدمات ونوعها، فضلاً عن العوامل الاجتماعية-السياسية، من المحددات الهامة لنوع السياسات النقدية المتبعة بحكم الواقع.

٥٢- ويتطلب استخدام السياسات النقدية باعتبارها أداة لتحقيق الاستقرار درجة كافية من استقلال السياسات النقدية، مما يعني غياب الهيمنة المالية الكاملة والسعي وراء نظام سعر صرف فعلي يتسم بقدر كافٍ من المرونة. وفي حال عدم استيفاء هذه الشروط، تصبح السياسات المالية الأداة الوحيدة لتحقيق الاستقرار، مما يعزز الحاجة إلى سياسات مالية مستدامة لتحقيق الاستقرار وتمهيد السبيل للتنويع والتنمية.

٥٣- وينطوي نوع ثالث من السياسات الأفقية على تقليل المبالغة في تقدير سعر الصرف. ويتطلب ذلك جهداً متضافراً يتجاوز المصارف المركزية ويشمل، على وجه الخصوص، السلطات المالية. ويمكن أن يكون تراكم الاحتياطي باهظ الكلفة[٣٤]، ومن ثم ينبغي ألا يكون سوى أداة واحدة من بين أدوات أخرى تعالج بشكل مباشر مصادر المبالغة في التقييم. ويمكن أن تشمل الأدوات الأخرى الصناديق السيادية التي تراكم العملات الأجنبية وتدابير إدارة تحركات رؤوس الأموال، مثل الضرائب والودائع الإلزامية. والمهم في ذلك هو أن الإجراءات السياساتية ينبغي أن توازن الآثار المتوقعة للمبالغة في تقدير التنويع والنمو والتنمية مع التكاليف المتوقعة للتدابير المتخذة لمعالجتها.

باء- السياسات المحددة الأهداف

٥٤- يمكن أن يستفيد التنويع أيضاً من سياسات عامة مصممة ومنفذة على نحو سليم تستهدف إخفاقات سوقية محددة. ويشير استعراض للنظرية والتجربة العملية في جميع أنحاء العالم لسياسات محددة الأهداف، المعروفة أيضاً باسم السياسات الصناعية، إلى أن النجاح في تنفيذ يوازن بين المخاطر والفوائد مهمة صعبة[٣٥]. فهو يتطلب، من جهة، تجنب مزالق السياسات القطاعية التقديرية التي كثيراً ما تخفق بسبب الأنشطة الريعية والفساد؛ وسقوط "الخاسرين"، رغم التكاليف الاجتماعية - السياسية الموجودة؛ والقيام بفعالية بتحديد القطاعات ذات النتائج غير

(٣٤) وتشمل هذه التكاليف التكلفة شبه المالية الفعلية لاقتناء الاحتياطيات، وتكلفة الفرصة البديلة لها، والمخاطر المتعلقة بسمعة مصداقية المصارف المركزية في السعي إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

(٣٥) A Harrison and A Rodríguez-Clare, 2010, Trade, foreign investment, and industrial policy for developing countries, in D Rodrik and M Rosenzweig, eds, *Handbooks in Economics: Development Economics*, 5: 4039-4214 (North-Holland, Oxford).

المباشرة المرتفعة في البلد. ومن ناحية أخرى، يتطلب التنفيذ السليم للسياسات محددة الأهداف قدرات لاستهداف المشاكل القائمة وحلها بطريقة تحسن الرفاه، لا سيما في البلدان ذات القدرات المؤسسية المحدودة. والمهم في ذلك هو أن السياسات المحددة الهدف يمكن أن تعزز المجموعة القائمة من القدرات المعقدة الموجودة المتاحة في البلد، بالنظر إلى هيكله الإنتاجي الحالي(٣٦).

٥٥- ويمكن أن تؤدي السياسات المحددة الأهداف دورين رئيسيين. وينطوي الدور الأول على معالجة مشاكل التنسيق. فهذه المشاكل تبدو عندما تعوق قدرةَ قطاع أو صناعة ما على التوسع وتحقيق القيمة المضافة صعوبات في المراحل الأولى أو النهائية لسلسلة القيمة، مثل عدم توافر المدخلات اللازمة أو نوعيتها، أو وجود مشاكل مع المشترين المحتملين مثل موقعهم وحجمهم، وقيود أفقية مثل عدد المنافسين وحجمهم (اقتصادات التكتل والحجم).

٥٦- ويمكن معالجة مشاكل التنسيق عن طريق وسائل مختلفة، مثل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات محددة من سلسلة القيمة أو تعزيز الجمعيات التجارية التي تركيز على القدرة التنافسية القطاعية والارتقاء في سلّم النوعية أو تيسير حيازة التكنولوجيا أو الابتكار لمواجهة صعوبات محددة. وعموماً، يتطلب ذلك العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص، بما في ذلك رابطات الأعمال التجارية والتعاونيات وغيرها من الكيانات التي تساعد على تحديد إخفاقات سوقية معينة تعوق نمو القطاع وتنويعه.

٥٧- فعلى سبيل المثال، أنشأ المجلس الماليزي لزيت النخيل جائزة سنوية للمنتجات المبتكرة في الصناعة، ومن بينها الآليات الجديدة التي تستهدف زيادة الإنتاجية في إطار الظروف المحلية. وقد أدى ذلك إلى إنجازات كثيرة منها إدخال آلات مختلفة من قبيل قاطعات نخيل آلية(٣٧). واختُرِعت أيضاً آلات زراعية أخرى مكيفة تحديداً مع الظروف المحلية، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية في قطاع زيت النخيل الماليزي وتعزيز الصلات الخلفية مع قطاع تصنيع المعدات، وهو شكل من أشكال التنويع.

٥٨- وتتمثل وسيلة أخرى لمعالجة مشاكل التنسيق في استهداف توفير السلع والخدمات العامة للتعامل مع مشكلة قطاعية محددة، مثل مشاريع الهياكل الأساسية، وتدابير دعم المجموعات، وإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات.

٥٩- أما الدور الرئيسي الثاني الذي تؤديه السياسات المحددة الأهداف فيتعلق بمعالجة مشاكل عملية اكتشاف الربحية. فقبل دخول سوق جديدة، لا يعرف المستثمرون المحتملون مدى ربحية نشاط جديد؛ لذلك، يجب أن يتحملوا تكاليف أولية هالكة بغية "اكتشاف" هذه الأرباح(٣٨). ولكن، بمجرد أن يتبين أن الأنشطة الجديدة مربحة، فإنها تجلب منظمي مشاريع جدداً ومزيداً من المنافسة، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الأرباح. ومن ثم فإن هذا المنطق يؤدي إلى عدم كفاية

(٣٦) R Hausmann and CA Hidalgo, 2011, The network structure of economic output, *Journal of Economic Growth*, 16(4):309–342.

(٣٧) انظر http://www.mpob.gov.my/en/technologies-for-commercialization/achievements and http://palmoilis.mpob.gov.my/tot/index.php/select-year/55-new-technologies-2017/new-technology-transfer/887-tt-no-613-battery-powered-oil-palm-harvesting-tool (accessed 9 February 2018).

(٣٨) انظر R Hausmann and D Rodrik, 2003, Economic development as self-discovery, *Journal of Development Economics*, 72(2):603–633.

الدخول إلى الأسواق، مسبقاً. ويمكن أن تشمل التدخلات الحكومية إنشاء وكالة لتشجيع الصادرات، وخدمات الإرشاد الريفية، وغير ذلك من التدابير التي تحد من عدم تناسق المعلومات.

٦٠- ويمكن لكل من وكالات ترويج الصادرات وخدمات الإرشاد الريفي زيادة إمكانية الحصول على الفرص السوقية المتاحة للمنتجين المحتملين وتوفير معلومات قيمة من شأنها أن تعزز التنويع. ويمكن أن تكون وكالات ترويج الصادرات مفيدة للغاية في الجهود الرامية إلى التفريق بين المنتجات الزراعية – الصناعية وفقاً لاحتياجات أسواق خارجية محددة فيما يخص الأذواق والتعبئة، على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، ترصد خدمات الإرشاد الريفية وتنشر في كثير من الأحيان الأسعار السوقية للمنتجات والمدخلات الزراعية كالأسمدة كما تيسر اعتماد التكنولوجيا. ففي شيلي مثلاً، تحتفظ الحكومة بخدمة مجانية لعروض الأسعار اليومية لمختلف الأسواق العامة في البلد، وتسمح هذه الخدمة للمزارعين بأن يحددوا على وجه السرعة الأسعار اليومية لمجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية، بما فيها الفواكه والخضروات[٣٩]. وفي الأرجنتين، تقدم دائرة الإرشاد الزراعي[٤٠] إلى المزارعين مجموعة متنوعة من الخدمات الرامية إلى تعزيز وتحسين الممارسات الزراعية وكان لها دور مهم في الماضي في اعتماد تكنولوجيات مثل الزراعة بدون حراثة.

٦١- ويمكن أيضاً أن تكون سياسة المنافسة أداة قوية لتعزيز التنويع وتحقيق القيمة المضافة[٤١]. وعلى وجه الخصوص، قد يسفر سوء استعمال القوة السوقية في المراحل الأولى أو النهائية في سلسلة من سلاسل القيمة عن تشوهات نسبية للأسعار يمكن أن تؤثر سلباً على التنويع وتحقيق القيمة المضافة في المراحل الأولى عن طريق الحد من الاستثمار الخاص في قطاعات غير قائمة على الموارد في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. ويحدث ذلك مثلاً إذا كانت القوة السوقية ترفع أسعار المدخلات الهامة مثل رأس المال أو السلع الوسيطة أو الخدمات اللوجستية، و/أو عن طريق الحد من الأسعار التي يحصل عليها المنتجون الذين لا يبيعون للمستهلكين النهائيين. ومن الأمثلة الحديثة على سياسات المنافسة التي تعالج هذه المشاكل تغريم لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا (٣٧ مليون راند) في تموز/يوليه ٢٠١٧ لشركتين كيميائيتين بتهمة تثبيت الأسعار وتقسيم الأسواق[٤٢]. ويتعلق مثال آخر بالتدابير التصحيحية الهيكلية والسلوكية المطبقة في عام ٢٠١٠ على الممارسات المانعة للمنافسة المحددة في أسواق أسمدة النيتروجين[٤٣].

---

(٣٩) مكتب الدراسات والسياسات الزراعية (Oficina de Estudios y Políticas Agrarias) مكتب تابع لوزارة الزراعة في شيلي، وهو يقدم عروض الأسعار هذه (http://www.odepa.cl/precios، تم الاطلاع عليه في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨).

(٤٠) المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية في الأرجنتين (Instituto Nacional de Tecnología Agropecuaria) أُنشئ في عام ١٩٥٦، وهو يقدم يقدم طائفة متنوعة من الخدمات إلى المزارعين. انظر www.inta.gob.ar (accessed 9 February 2018).

(٤١) وعلى الرغم من أن سياسة المنافسة غالباً ما تُعتبر سياسة أفقية، فإنها يمكن أيضاً أن تُعتبَر سياسة محددة الأهداف تعالج مشاكل التنسيق لأنها تعمل على المستوى القطاعي في البلدان النامية ذات الموارد المحدودة (مثل الموارد البشرية الحكومية)، مما يتطلب بحكم الواقع إعطاء الأولوية لرصد ومعالجة القوة السوقية.

(٤٢) انظر http://www.compcom.co.za/wp-content/uploads/2017/01/TWO-CHEMICAL-COMPANIES-FINED-R37M-FOR-CARTEL-CONDUCT.pdf (accessed 9 February 2018).

(٤٣) S Grimbeek, G Giya and O Mahlalela, 2017, The impact on competition in the fertiliser industry after the Sasol divestiture of blending facilities in 2010, Competition Commission of South Africa Working Paper 1.

٦٢- وقد تركز السياسات المحددة الأهداف الرامية إلى تعزيز التنويع وتحقيق القيمة المضافة على مزيج من السياسات المختلفة في البلدان المعتمدة على الطاقة والمعادن، بالمقارنة مع البلدان المعتمدة على الأغذية والمواد الخام الزراعية. ففيما يخص البلدان المعتمدة على تصدير الأغذية والمشروبات المدارية والزيوت النباتية، فضلاً عن العديد من أنواع المواد الخام الزراعية، يمكن أن تدعم السياسات المحددة الأهداف، على وجه الخصوص، صعود سلسلة القيمة من خلال تعزيز الأنشطة التي هي أقرب إلى الأنشطة الموجودة في حيز المنتجات (التكامل العمودي). ويعني ذلك تخصيص جهد كبير لتشخيص القطاعات والمنتجات المعنية، بما في ذلك الخصائص والفرص، وتحديد العقبات والقيود الأخرى التي تحول دون الارتقاء في سلسلة القيمة أو تحقيق قيمة مضافة من خلال تحسين الجودة والتباين، ووضع تدابير سياسات تكميلية كافية لمواجهة التحديات مثل تلك المشار إليها أعلاه.

٦٣- ولما كان تحقيق القيمة المضافة للسلع الأساسية مثل البن والكاكاو ينطوي في معظم الأحيان على التمييز من خلال مراقبة الجودة بعناية، وإمكانية اقتفاء أثر المدخلات، وتعزيز الممارسات المستدامة، والسيطرة على سلسلة القيمة حتى المستهلك النهائي، فإن الجهود المبذولة لتعزيز كل من هذه العناصر عن طريق التعاون بين القطاعين العام والخاص غالباً ما تكون مهمة، كما ثبت من حالة كولومبيا. فقد أدى عمل الاتحاد الوطني لمزارعي البن في كولومبيا، بدعم من الحكومة الكولومبية، إلى تحسين النوعية وتحقيق قيمة مضافة زائدة، مثلاً عن طريق صادرات البن المجفف، ليصل إلى المستهلكين مباشرة في العديد من البلدان المختلفة من خلال سلسلة خوان فالديس للبن[٤٤].

٦٤- وأنشطة استخراج الطاقة والمعادن أنشطة ذات رأس مال عالي الكثافة وتكون في الغالب جيوباً معظمها في مناطق نائية. ويعني ذلك أن قوة الصلات الأمامية والخلفية بالأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة الأعلى، ولا سيما منها الأنشطة ذات التقلب المنخفض، قد تكون أضعف مما هي عليه فيما يخص الأغذية والأنشطة المتعلقة بالمواد الخام الزراعية. لذلك، ففيما يخص البلدان التي تعتمد على تصدير الطاقة أو المعادن والخامات والفلزات، قد تكون السياسات المحددة الأهداف مفيدة بصفة خاصة عندما تركز على تنمية قطاعات الخدمات ذات القيمة العالية، مثل خدمات التنقيب وخدمات المطاعم والخدمات القانونية. ولكي يحدث ذلك، يحتاج البلد إلى ما يكفي من الموارد البشرية. وتسلط هذه الحاجة الضوء على دور الحكومة في تخطيط الأنشطة وتنسيقها مع الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب إيجاد المهارات اللازمة لتلبية احتياجات قطاعية محددة التعاون مع مؤسسات التدريب المحلية والدولية لأغراض بناء القدرات.

(٤٤) انظر https://www.federaciondecafeteros.org (accessed 9 February 2018).